مظاهر الوجود الصيني في شرق إفريقيا
في المجالين السياسي والأمني والعسكري منذ عام 2000

أ. إسماعيل سيد محمد (*) د. غزلان محمود عبد العزيز (**)

• **مُلخص:**

تناول الدراسة أبعاد وأهداف الوجود الصيني في شرق إفريقيا في المجالات السياسي والأمني والعسكري منذ عام 2000، حيث تركز على الأدوات والاستراتيجيات التي توظفها الصين لتعزيز نفوذها في المنطقة، وتستعرض الدراسة كيف استغلت الصين غياب الإرث الاستعماري مقارنة بالقوى الغربية، واعتمدت على الشراكات الثنائية، والتمويل التنموي، وبناء مشاريع البنية التحتية لتعزيز مكانتها. كما تسلط الضوء على دور منتدى التعاون الصيني–الإفريقي (FOCAC) كأداة رئيسية لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول شرق إفريقيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصين نجحت في ترسيخ وجودها في شرق إفريقيا من خلال استراتيجية متكاملة تجمع بين القوة الناعمة والنفوذ العسكري والدبلوماسي، وأكدت أن الوجود الصيني لا يهدف فقط إلى تحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل، بل يسعى إلى بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد تعزز من مكانة الصين كقوة دولية مسؤولة، وتمنحها نفوذًا متزايدًا في مواجهة الهيمنة الغربية التقليدية على المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الصين، السياسة الخارجية، النفوذ الصيني، شرق أفريقيا

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة 6 أكتوبر

Aspects of China's Presence in East Africa in the Political, Security, and Military Spheres Since 2000

Ismail Sayed Dr.Ghozlan Mahmoud

- **Abstract**

The study examines the dimensions and objectives of China's presence in East Africa in the political, security, and military spheres since 2000, focusing on the tools and strategies China employs to enhance its influence in the region. It explores how China has leveraged the absence of a colonial legacy compared to Western powers, relying on bilateral partnerships, development financing, and infrastructure projects to strengthen its position. The study also highlights the role of the Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) as a key instrument in fostering diplomatic and economic relations with East African countries.

The study concludes that China has successfully consolidated its presence in East Africa through a comprehensive strategy integrating soft power, military influence, and diplomacy. It asserts that China's presence is not solely driven by short-term economic gains but rather by a long-term commitment to building strategic partnerships that enhance its status as a responsible global power while increasing its influence in countering traditional Western dominance in the region.

Keywords: China, foreign policy, Chinese influence, East Africa

- **مقدمة:**

شهدت العلاقات الصينية الإفريقية تحولات جوهرية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث عززت الصين حضورها في القارة الإفريقية عبر استراتيجية شاملة تستند إلى المصالح المتبادلة والتعاون الاقتصادي والتنموي، وقد احتلت منطقة شرق إفريقيا موقعًا محوريًا في هذه الاستراتيجية، نظرًا لأهميتها الجيوسياسية التي تجعلها نقطة عبور رئيسية للتجارة العالمية، بالإضافة إلى مواردها الطبيعية الغنية، مما دفع الصين إلى تكثيف وجودها في المنطقة عبر أدوات متعددة. وارتكزت الصين في علاقاتها مع دول شرق إفريقيا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما ميزها عن القوى الغربية التي ارتبطت سياساتها بشروط سياسية واقتصادية، وقد أدى هذا النهج إلى تعزيز الشراكات الصينية الإفريقية، حيث قامت بكين بتوقيع اتفاقيات تعاون سياسي، وتقديم منح وقروض ميسرة لدعم مشروعات البنية التحتية، فضلًا عن توظيف منتدى التعاون الصيني–الإفريقي (FOCAC) كإطار رئيسي لتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

ولم يقتصر الوجود الصيني على الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية، بل امتد إلى المجالين الأمني والعسكري، حيث لعبت الصين دورًا متزايدًا في عمليات حفظ السلام، وقدمت مساعدات عسكرية لدول شرق إفريقيا، كما أنشأت أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها في جيبوتي عام 2017، بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية وتأمين طرق التجارة البحرية، إلى جانب ذلك، عززت الصين وجودها الأمني عبر توظيف الشركات العسكرية الخاصة لحماية استثماراتها ومواطنيها في المنطقة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مظاهر الوجود الصيني في شرق إفريقيا في المجالات السياسي والأمني والعسكري منذ عام 2000، مع التركيز على الأدوات والاستراتيجيات التي استخدمتها الصين لتعزيز نفوذها، وكما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذا الوجود، ومدى تأثيره على موازين القوى الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التنافس المتزايد بين الصين والقوى الغربية على النفوذ في إفريقيا.

أولًا: موضوع الدراسة

تركز هذه الدراسة على تحليل مظاهر الوجود الصيني في شرق إفريقيا في المجالات السياسي والأمني والعسكري، نظرًا لما تمثله المنطقة من أهمية استراتيجية للصين.

وتسعى بكين من خلال هذا الحضور إلى توسيع نفوذها السياسي، وتعزيز شراكاتها الأمنية والعسكرية، في إطار رؤية متكاملة تهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية وتأمين طرق التجارة والملاحة البحرية، كما تسلط الدراسة الضوء على الأدوات التي استخدمتها الصين لترسيخ وجودها، بدءً من التعاون الدبلوماسي والاستثمارات الضخمة، وصولًا إلى بناء القواعد العسكرية والمشاركة في عمليات حفظ السلام، خاصة في ظل تصاعد التنافس الدولي على النفوذ في إفريقيا.

ثانيًا: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تحليلها للوجود الصيني المتنامي في شرق إفريقيا وانعكاساته على المشهد السياسي والأمني والعسكري في المنطقة، فمع تزايد التنافس الدولي على النفوذ الإفريقي، باتت الصين قوة رئيسية تعمل على ترسيخ وجودها من خلال استراتيجيات متعددة تشمل التعاون السياسي، الاستثمارات الاقتصادية، والانخراط الأمني والعسكري. ومن هنا، تسلط الدراسة الضوء على الأبعاد المختلفة لهذا الوجود، وتبحث في تأثيره على توازن القوى الإقليمية، ودوره في إعادة تشكيل العلاقات الدولية داخل القارة الإفريقية.

ثالثًا: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في فهم أبعاد ومظاهر الوجود الصيني في شرق إفريقيا منذ عام 2000، وتأثيره على المشهدين الإقليمي والدولي، في ظل التنافس المتزايد بين القوى الكبرى على النفوذ في القارة الإفريقية، وتتناول الإشكالية كيفية توظيف الصين لاستراتيجياتها السياسية، الاقتصادية، والأمنية لتعزيز وجودها، ومدى انعكاس هذا الوجود على الدول الإفريقية من حيث التنمية، الاستقرار، والسيادة الوطنية. وبناءً على ذلك، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي: مظاهر الوجود الصيني في شرق إفريقيا في المجالين السياسي والأمني والعسكري منذ عام 2000م

ويتم تناول هذه الدراسة من خلال مبحثين رئيسين:

- المبحث الأول: مظاهر الوجود الصيني السياسي في شرق إفريقيا
- المبحث الثاني: مظاهر الوجود الصيني الأمني والعسكري في شرق إفريقيا

المبحث الأول: مظاهر الوجود الصيني السياسي في شرق إفريقيا

يعتبر المجال السياسي من أبرز المجالات التي ساهمت في تعزيز العلاقات الصينية–الإفريقية منذ عام 2000م، حيث حرصت الصين على تبني نهج مغاير للقوى الغربية الذي ارتكز على التقليل من شأن تلك الدول وزيادة معاناتها من القوة الاستعمارية، وقد تبلور ذلك في تبنيها مبادئ احترام السيادة والاستقلال الوطني لدول شرق إفريقيا دون المساس باعتباراتها ومصالحها التي تمثل أهمية محورية بالنسبة لكيانها. وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن التوجه الصيني نحو القارة الإفريقية جاء في سياق يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى الاستراتيجية الصينية لتحقيقها على المستوى الدولي، لذلك أصبحت الصين حليفاً استراتيجياً للقارة الإفريقية، ودول شرق إفريقيا، على حساب التواجد الغربي الذي جعل من المشروطيات إطاراً حاكماً في إدارة العلاقات، على عكس بكين التي التزمت بعدم التدخل في شؤون الدول، وانتهجت خطابًا متوازنًا بين دول الجنوب، مما حقق لها مكاسب على كافة المستويات.

يعد منتدى التعاون الصيني–الأفريقي (FOCAC) أحد أبرز الأدوات السياسية التي وظفتها الصين لتعزيز وجودها في شرق إفريقيا. منذ إنشائه في عام 2000م، أصبح المنتدى منصة أساسية للحوار السياسي، حيث جرى تنظيم قمم متعددة جمعت قادة الدول الإفريقية والصين لتعزيز الشراكات الاستراتيجية. من خلال هذا المنتدى، قدمت الصين مساعدات إنمائية واستثمارات واسعة النطاق، مما عزز من اعتماد دول شرق إفريقيا على بكين كشريك موثوق. كما ساهم المنتدى في تطوير التعاون السياسي من خلال تأكيد الصين على احترامها لسيادة الدول الإفريقية واستقلالها، ورفضها لأي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية.

كما تمكنت الصين من تعزيز وجودها السياسي في المنطقة عبر توقيع اتفاقيات تعاون ثنائي مع دول شرق إفريقيا، شملت مجالات الأمن والدفاع وتطوير البنية التحتية السياسية، على سبيل المثال، قامت الصين بدعم بناء المقر الجديد للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا كرمز لتوثيق العلاقات. كذلك، حرصت الصين على دعم المبادرات السياسية الأفريقية الرامية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، مثل عمليات حفظ السلام في

الصومال وجنوب السودان، وقد ساعد هذا النهج في تحسين صورة الصين كقوة داعمة للتنمية والاستقرار الإقليمي، مما منحها نفوذاً سياسياً متزايداً على حساب القوى الغربية التقليدية.

ونتناول المبحث الأول من خلال المبحثين التاليين:

1. المطلب الأول: التمثيل الدبلوماسي والزيارات المتبادلة.
2. المطلب الثاني: الشراكة الصينية الأفريقية.

المطلب الأول: التمثيل الدبلوماسي والزيارات المتبادلة

كان بدء الوجود الصيني في أفريقيا دبلوماسياً، وقد مهد له مؤتمر باندونج في أبريل عام 1955، إذ اغتنمت الصين في المؤتمر الفرصة لبداية تدعيم علاقاتها مع الزعماء الأفريقيين وممثلي الحركات القومية، الذين حضروا المؤتمر وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر وسوكارنو. وتطورت العلاقات الصينية الأفريقية على مدار عقود، حتى وصلت حد الشراكة الاستراتيجية، والدعم في المحافل الدولية، وتدشين منتدى التعاون الاقتصادي الإفريقي، لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية في كافة القطاعات، والمستويات، كآلية آلية تشاور وحوار جماعي بين الصين والدول الإفريقية وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية.

ويمكن تناول مدى تطور هذه العلاقات من خلال الآتي:

أولًا – التمثيل الدبلوماسي:

لقد أصبحت إفريقيا محورًا أساسيًا في السياسة الخارجية للصين منذ انتهاء الحرب الأهلية الصينية عام 1947، وبعد ظهور النظام العالمي الجديد وانهيار الاتحاد السوفيتي، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية بعض السياسات المتمثلة في برنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي، والتي ألقت بظلالها على مختلف مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والفكرية على القارة الأفريقية، وخلال تلك الفترة كانت هناك قوى أخرى تمارس الصعود الدولي كقوة دولية وإقليمية مؤثرة في السياسات العالمية، ومن أهم تلك القوى جمهورية الصين. [1] ودعمت الصين حركات

[1] لمياء مخلوفي، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، **مجلة مدارات سياسية** (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2017) ص 182.

التحرر القومية من الاستعمار في القارة؛ للتخلص من الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية وما زاد من قوة العلاقات الصينية الأفريقية هي حركة عدم الانحياز خلال الحرب الباردة، كما قامت الصين بإنشاء مشاريع بناء كبيرة مثل سكة حديد تازارا، وعملت على إرسال فرق طبية إلى القارة الإفريقية وقدمت منحًا دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الصين. [1] وتشكل العلاقات الصينية الأفريقية دعامة رئيسية في السياسة الخارجية للصين، وفي عام 1971، ساهمت أصوات الدول الأفريقية بشكل حاسم في تمكين جمهورية الصين الشعبية من الحصول على مقعد الصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، مما أدى إلى إزاحة الممثلين القوميين الصينيين الذين يسيطرون الآن على تايوان. [2]

جدول رقم (1)

تأريخ بدء العلاقات الدبلوماسية للصين مع بعض دول شرق أفريقيا

الدولة	تأريخ الاستقلال	تأريخ العلاقات الدبلوماسية
السودان	1956	1958
الصومال	1960	1960
تنزانيا	1961	1961
كينيا	1963	1963
أوغندا	1962	1964
أثيوبيا	*	1970
رواندا	1962	1971
بوروندي	1962	1964

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: حورية توفيق مجاهد، الدبلوماسية الصينية في القارة الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (27)، مركز الأهرام الدولي للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،1972، ص 68. [3]

---

[1] . **المرجع السابق نفسه.**

[2] . ترجمات أفروبوليسي، "العلاقات الصينية الأفريقية"، **المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات** (تركيا: اسطنبول، نوفمبر 2023). تم الاطلاع في يناير 2024، متاح على https://2u.pw/6nlkoipf

* أثيوبيا لم يتم استعمارها.

وركزت الصين خلال العقود التالية جهودها في إفريقيا على تقليل الاعتراف بتايوان كدولة مستقلة، وحولت دول مثل بوركينا فاسو، ملاوي، ليبيريا، والسنغال وغيرها اعترافها من تايوان إلى جمهورية الصين الشعبية، حيث بقيت إسواتيني الدولة الأفريقية الوحيدة التي تعترف بتايوان في عام 2023، وفي عام 1999 وضعت الصين استراتيجيتها المعروفة باسم "استراتيجية الخروج" (Going Out)، وشجعت من خلالها الشركات الصينية على الاستثمار خارج حدودها، حيث عكست هذه الاستراتيجية القوة الاقتصادية المتنامية للصين وأدت إلى زيادة التواجد الصيني في إفريقيا، إلى جانب توفير فرص عمل جديدة للمواطنين الصينيين من خلال المشاريع الكبرى للبنية التحتية.[1]

وتلعب البعثات الدبلوماسية الصينية في شرق أفريقيا دورًا محوريًا في تعزيز العلاقات بين الصين ودول المنطقة، حيث تسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية، وتعمل هذه البعثات كقنوات للتواصل السياسي والدبلوماسي، وتساهم في تنفيذ مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق، التي تهدف إلى تعزيز الترابط الإقليمي، كما تركز الصين على تقديم المساعدات التنموية وبرامج التدريب ونقل التكنولوجيا لدعم التنمية المستدامة في شرق أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك، تسعى البعثات إلى تعزيز التفاهم الثقافي من خلال الأنشطة التعليمية والثقافية، مما يعكس التزام الصين بتطوير شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع دول شرق أفريقيا. ويستعرض الجدول رقم (2) البعثات الدبلوماسية الصينية في دول شرق أفريقيا.

[1] . **المرجع السابق نفسه.**

جدول رقم (2)

البعثات الدبلوماسية الصينية في شرق أفريقيا

	الدولة	البعثة
1	السودان	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية السودان
2	جنوب السودان	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية جنوب السودان
3	إريتريا	سفارة جمهورية الصين الشعبية في دولة إريتريا
4	إثيوبيا	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية
5	جيبوتي	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية جيبوتي
6	الصومال	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية الصومال الفيدرالية
7	كينيا	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية كينيا
8	أوغندا	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية أوغندا
9	رواندا	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية رواندا
10	بوروندي	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية بوروندي
11	جزر القمر	سفارة جمهورية الصين الشعبية في اتحاد جزر القمر
12	مدغشقر	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية مدغشقر
13	سيشل	سفارة جمهورية الصين الشعبية في جمهورية سيشل

الجدول من إعداد الباحث، المصدر: وزارة الخارجية الصينية، "البعثات الدبلوماسية في شرق أفريقيا"، منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، تم الوصول إليه في 18 يناير 2025، ./http://www.focac.org/eng/ltjj_3/ltffcy

واستضافت بكين في نوفمبر 2003 أول قمة لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، الذي أُنشئ لتعزيز التعاون بين الصين والدول الأفريقية، وهو ما يشير إلى تعزيز الصين لاستراتيجيتها في إفريقيا، حيث أطلق الرئيس شي جين بينج في عام 2013 مبادرة الحزام والطريق (BRI)، والتي هدفت إلى إحياء طريق تجارة الحرير القديم على طول الساحل الشرقي لأفريقيا، وتوسعت المبادرة بسرعة لتشمل العديد من الدول الأفريقية الأخرى، مما زاد من طموحها ونطاقها. وأدت مبادرة الحزام والطريق إلى تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية الكبرى في آسيا وإفريقيا، بتمويل من قروض

صينية كان حجمها وطبيعتها غالبًا غير واضح. خلال هذه الفترة، أصبحت بعض الدول الأفريقية مثقلة بديون كبيرة للصين، فقد بلغ الاستثمار الصيني ذروته في عام 2016، ومنذ ذلك الحين تراجعت القروض الصينية المقدمة للحكومات الأفريقية بشكل ملحوظ، حيث انخفضت من 28.4 مليار دولار في عام 2016 إلى 1.9 مليار دولار في عام 2020، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تحول الأولويات في السياسة الداخلية الصينية، وجزئيًا إلى الصعوبات التي واجهتها الدول الأفريقية في سداد هذه القروض. [1]

ثانيًا: الزيارات المتبادلة

دعمت الصين العديد من حركات التحرر في القارة خلال الحرب الباردة، حيث قام وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية بزيارة أولى لإفريقيا في كل عام منذ 1950 باستثناء عام واحد، وزار وزير الخارجية الجديد تشين قانج خمس دول أفريقية والاتحاد الأفريقي في يناير 2023، بينما زار سلفه وانغ يي 48 دولة أفريقية، وقام الرئيس شي جين بينج بعشر زيارات إلى إفريقيا بين عامي 2014 و2020، وعملت الصين على تأسيس علاقات تجارية متزايدة ومتطورة في تسعينيات القرن العشرين ، وأصبح نهجها أكثر برجماتية، وأصبحت التنمية الاقتصادية ذات أولوية بالنسبة لها، وبنمو سنوي قدره 7% توسع به الاقتصاد الصيني بشكل كبير، وأصبح الحصول على الموارد الطبيعية أولى اهتماماتها، فكان على الصين أن توسع أفاقها مع القارة الإفريقية بكل ما لديها من موارد طبيعية غير محدودة وخاصةً النفط والغاز، إضافةً إلى ذلك فإن إفريقيا تُمثل سوقًا واعدًا للسلح المنخفضة القيمة الصينية. [2] شهدت زيارات المسؤولين الصينيين إلى دول شرق أفريقيا منذ عام 2000 تطورًا ملحوظًا يعكس الأهمية الاستراتيجية التي توليها الصين لهذه المنطقة، وبدأت هذه الجهود بشكل بارز في عام 2000 مع زيارة

---

[1] . **المرجع السابق نفسه.**

[2] جيهان عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (بني سويف: جامعة بني سويف، العدد الخامس عشر المجلد 16، العدد 15، يوليو 2022) ص 175.

الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى إثيوبيا وكينيا، حيث تم التركيز على تعزيز التعاون في مجالات التجارة والتنمية الاقتصادية، وفي عام 2006، قام رئيس الوزراء وين جياوباو بجولة شملت أوغندا وأنغولا، حيث وقع اتفاقيات مهمة لتعزيز الاستثمارات الصينية في البنية التحتية والموارد الطبيعية.

وفي السنوات اللاحقة، تعززت هذه الجهود مع زيارة الرئيس شي جين بينج إلى تنزانيا في عام 2013، والتي ركزت على مبادرة الحزام والطريق، كما شهد عام 2018 زيارة رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانج إلى إثيوبيا، حيث افتتح مقر الاتحاد الأفريقي الممول بالكامل من الصين، ما يعكس التزام الصين بدعم التكامل الأفريقي، هذه الزيارات لم تقتصر على توقيع الاتفاقيات فحسب، بل شملت أيضًا تعزيز العلاقات الثقافية والدبلوماسية، مما ساهم في ترسيخ دور الصين كشريك رئيسي لدول شرق أفريقيا.

كانت أول زيارة صينية لأفريقيا في عام 1950، ومنذ ذلك التاريخ لم يغب وزراء الخارجية الصينيون عن القارة، باستثناء عام واحد، وزار وزير الخارجية الجديد تشين قانج خمس دول أفريقية والاتحاد الأفريقي في يناير 2023، بينما زار سلفه وانج يي 48 دولة أفريقية، وقام الرئيس شي جين بينج بعشر زيارات إلى إفريقيا بين عامي 2014 و2020. [1] وزار وزير الخارجية الصيني وانج يي العاصمة الإريترية أسمرا، في 4 يناير 2022، وهي الزيارة الأولى من نوعها لمسئول صيني إلى إريتريا منذ استقلالها في مايو 1993، بهدف توطيد العلاقات بين البلدين، وقد شهدت الزيارة توقيع العديد من بروتوكولات التعاون الاقتصادي، وتطوير الموانئ، بحيث تصبح إريتريا منطقة تجارة حرة ومعبرًا هامًا للتجارة من وإلى إفريقيا، مما يسهم في إحداث تطور تنموي تستفيد منه أسمرا، بالإضافة إلى بروتوكولات خاصة بعمليات التجارة والتعدين، وهي الزيارة التي وصفها الرئيس أسياس أفورقي علاقات بلاده بالصين بأنها تاريخية تعود إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي، مضيفًا أنه تم تطويرها في هذه

[1]. ترجمات أفروبوليسي، "العلاقات الصينية الأفريقية"، **مرجع سبق ذكره.**

المرحلة لتصبح علاقة استراتيجية تشمل مختلف المجالات، على عكس السيطرة والهيمنة الأمريكية، وبالتالي لا غنى عن الصين لتحرير الاقتصاد العالمي من قبضة الغرب. [1]

وقام وزير الخارجية الصيني تشين قانج بزيارة إلى أفريقيا خلال الفترة من9 وحتى 16 يناير 2023، بدأت بأثيوبيا مرورًا بالجابون وأنجولا وبنين واختتمت بمصر، بما في ذلك زيارته إلى مقري الاتحاد الأفريقي ومقر جامعة الدول العربية، وجاءت بناءً على دعوة من هذه الدول. [2] واحتلت هذه الزيارة أهمية حيث أنها السنة الثالثة والثلاثين على التوالي التي تكون فيها أفريقيا المقصد لأول لزيارات وزراء خارجية الصين عند توليهم المسؤولية، وهو تقليد دبلوماسي منذ 35 عاماً، مما يؤكد على أن تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية أولوية دبلوماسية للصين بغض النظر عن تغيرات البيئة الدولية. [3]

وأصدرت وزارة الخارجية الصينية في الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع دول القارة كتيبًا يحدد استراتيجية الصين الرسمية في التعامل مع القارة الإفريقية، وحدد هذا الكُتيب سياسة الصين الجديدة تجاه القارة ومجالات التعاون المستقبلية وآفاقها، وحددت الاستراتيجية أهم مجالات التعاون الحاكمة لتلك العلاقات والتي من أهمها، التجارة، الاستثمار، تأسيس البنى التحتية وإعفاء وتخفيض الديون، ووضعت تلك الاستراتيجية عددًا من المبادئ الحاكمة لتلك العلاقات والتي من أهمها المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك وتأييد الدول الإفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء

---

[1] . د هدير طلعت، "تعزيز النفوذ: دلالات زيارة وزير الخارجية الصيني لخمس دول أفريقية"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: 23 /2023/1)، تم الاطلاع في 20 يونيو 2023 متاح على https://ecss.com.eg/32567/.

[2] . **المرجع السابق نفسه.**

[3]. د. حمدي عبدالرحمن، "استراتيجيات التمدد – أبعاد "أمننة" الوجود الصيني في القرن الأفريقي"، **مركز المستقبل للدراسات المتقدمة** (الإمارات: أبو ظبي، 18 يوليو 2022)، في 20 يونيو 2023، متاح على https://2u.pw/lsrlvlnw.

السياسي، ويُعتبر مبدأ صين واحدة هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية [1]

وصادق المنتدى الخامس للتعاون الصيني الإفريقي في بكين في عام 2012 على خطة عمل للفترة ما بين 2013–2015، وتقضي هذه الخطة بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين قدرها 20 مليار دولار لتطوير البنى التحتية الزراعية والصناعية، كما تقرر مساعدة الصين للدول الإفريقية على تحقيق التنمية المستدامة. [2] وفي عام 2018 تم عقد قمة صينية إفريقية في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي، وركزت القمة على الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين الجانبين إلى مستوى أعلى وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما ، فضلًا عن التعاون بتنمية العلاقات الثنائية ، كما تم رسم مسار تنمية العلاقات المستقبلية بين الجانبين وبناء مجتمع أقوى ذو مستقبل مشترك بين الصين وأفريقيا، وكذلك تحقيق تعاون متبادل النفع، والتنسيق في ظل مبادرة الحزام والطريق، واجندة الأمم المتحدة 2030 وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 واستراتيجيات التنمية الخاصة بدول أفريقيا. [3]

ولم تكن الزيارات من طرف المسؤولين الصينين فقط، حيث شهدت السنوات الأخيرة سلسلة من الزيارات الرسمية لقادة دول شرق إفريقيا والصين، في إطار الحرص المتبادل على تعزيز العلاقات مع بكين من خلال لقاءات ثنائية، سواء في إطار منتدى التعاون الصيني الإفريقي أو عبر زيارات رسمية متبادلة، ففي سبتمبر 2024، التقى رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية، حسن شيخ محمود، مع الرئيس الصيني شي جين بينج على هامش منتدى التعاون الصيني الإفريقي، وناقش الطرفان سبل تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتعاون في مختلف المجالات، مع التأكيد على احترام القواعد الدولية في

---

[1]. **المرجع السابق نفسه.**

[2]keiran e. uchehara, “china-africa relations in the 21st century: engagement, compromise and controversy”, **uluslararasi ilişkiler konseyi derneği**, (jstor, volume 6, 2010), p. 110.

. [3]**ibid**.

الحفاظ على وحدة واستقرار البلدين. وخلال اللقاء، أعلن الرئيس الصيني تقديم دعم مالي للحكومة الصومالية بقيمة 200 مليون يوان، مخصصًا لتنفيذ مشروعات ذات أولوية في الصومال. [1]

وفي نوفمبر 2017، قام الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله بزيارة دولة إلى الصين استمرت من 22 إلى 24 نوفمبر، حيث استقبله الرئيس الصيني شي جين بينج بمراسم رسمية في قاعة الشعب الكبرى، وعقد الرئيسان محادثات رسمية أكدت على تعزيز التعاون الثنائي، في ظل التوسع الصيني في البنية التحتية والموانئ في جيبوتي. وتعد هذه الزيارة السابعة للرئيس الجيبوتي إلى الصين، ما يعكس عمق العلاقات بين البلدين التي شهدت تبادلًا منتظمًا للزيارات بين كبار المسؤولين. [2] بينما في أكتوبر 2023 زار رئيس الوزراء أبي يصل الصين لحضور منتدى الحزام والطريق، ومن قبله في يوليو 2014، اجتمع رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانج مع رئيس وزراء إثيوبيا مولاتو تيشوم في بكين، حيث أكد على أهمية توسيع التعاون الثنائي، وجاء الاجتماع عقب زيارة لي إلى إثيوبيا في مايو من العام نفسه، والتي أسفرت عن اتفاقيات لتعزيز الشراكة الاقتصادية. وشملت المناقشات دعم الصين لمشروعات النقل والطاقة والبنية التحتية، إلى جانب اقتراح إنشاء منطقة اقتصادية وصناعية وتوسيع التعاون الزراعي، ما يعكس اهتمام بكين بدفع عجلة التنمية في إثيوبيا. [3]

وتبرز هذه الزيارات المتتالية أهمية الصين كشريك رئيسي لدول شرق إفريقيا، حيث لم تقتصر اللقاءات على الاجتماعات الثنائية فقط، بل جاءت أغلبها في إطار حضور

---

[1] . " الرئيس الصومالي يلتقي نظيره الصيني"، **الصومال الجديد** (مقديشيو: سبتمبر 2024) تم الاطلاع في 13 فبراير 2025 متاح على https://n9.cl/6nsav

[2] "رئيس جيبوتي: ما أنجزته الصين في 3 سنوات، لم ينجزه الغربيون في 100 سنة"، **بوابة الحزام والطريق** (بكين: نوفمبر 2017). تم الاطلاع في 13 فبراير 2025 متاح على https://ara.yidaiyilu.gov.cn/p/37528.html

[3] "رئيس الوزراء أبي يصل الصين لحضور منتدى الحزام والطريق، **موقع فانا** (أديس أبابا: أكتوبر 2023) تم الاطلاع في 13 فبراير 2025 متاح على https://n9.cl/6nsav

مؤتمرات دولية ومنتديات، مثل منتدى التعاون الصيني الإفريقي، الذي أصبح منصة رئيسية لتعزيز العلاقات بين الجانبين. ومع تزايد حجم الاستثمارات الصينية في البنية التحتية والطاقة والتجارة، تستمر دول شرق إفريقيا في البحث عن مزيد من الشراكات مع بكين، مما يسهم في إعادة تشكيل خريطة العلاقات الدولية في المنطقة.

ويمكن استخلاص مجموعة من الدلالات من وراء هذه الزيارات، تتسق مع سياسة الصين الخارجية، أهمها:

1. الصين وشراكتها المتصاعدة في القارة الأفريقية:

تستمر الصين في تعزيز روابطها مع دول القارة الأفريقية، بالرغم من التحذيرات الأمريكية ومحاولات تصويرها كتهديد، عبر ترويج مفهوم "فخ الديون" بهدف استعمار القارة من جديد، وهذه الاتهامات الأمريكية تهدف إلى تحجيم نفوذ الصين المتزايد في المنطقة وإضعاف حضورها، الذي بات يشكل تهديدًا للمصالح الاستراتيجية الدولية في أفريقيا، وفي المقابل، تعزز الصين من شراكاتها الاقتصادية والسياسية لتثبيت وجودها كقوة فاعلة، في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة.

2. الصراع الدولي على النفوذ في أفريقيا:

تأتي زيارة الصين إلى أفريقيا في وقت تشتد فيه المنافسة الدولية، حيث تعمل الولايات المتحدة وفرنسا على استعادة نفوذهما التقليدي، بينما توسع روسيا، اليابان، تركيا، والاتحاد الأوروبي نطاق تأثيرها. في هذا السياق، تصاعدت التوترات بين الصين والولايات المتحدة، التي تعتبر الصين منافسها الاستراتيجي الأول، ويسعى الجانب الأمريكي إلى وضع الدول الأفريقية في موقف الاختيار بين التعاون مع الولايات المتحدة أو الصين. ومن هنا، تأتي جهود الصين لتعزيز علاقاتها بالدول الأفريقية كجزء من استراتيجية لموازنة تحركات القوى العالمية الأخرى، خاصة الولايات المتحدة، التي تعتبرها الصين تحديًا رئيسيًا لنفوذها.

3. النهج الأفريقي في تنويع الشراكات الدولية:

تعكس تحركات الصين في القارة رغبة أفريقية واضحة في تنويع علاقاتها الدولية، بحيث لا تقتصر على شريك دولي واحد، وتسعى الدول الأفريقية إلى بناء شراكات متوازنة مع جميع القوى الكبرى، بما في ذلك الصين، بهدف تحقيق مصالحها دون الانحياز لطرف على حساب الآخر، وتسعى هذه الاستراتيجية إلى الاستفادة من جميع الأطراف دون الدخول في مواجهات أو تحالفات قد تضر بمصالحها.

4. الصين ودعم الاستقرار في القرن الأفريقي:

تحركات الصين الخارجية تؤكد مجددًا على التزامها بدعم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. فبعد بناء علاقات قوية مع إريتريا، تتجه الصين الآن نحو إثيوبيا، الغريم التقليدي لإريتريا، لدعم جهودها في استعادة الأنشطة الاقتصادية وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الصراع، وهذا الدعم الصيني يُعتبر تحديًا كبيرًا لرئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد"، لكنه يمثل أيضًا فرصة لتعزيز العلاقات الصينية–الإثيوبية في فترة ما بعد الصراع.

5. التوافق الصيني مع المبادئ السياسية الأفريقية:

تُظهر الزيارات الخارجية للصين توافقًا سياسيًا مع العديد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الأولوية، بما في ذلك احترام سيادة الدول واستقلالها، وسلامة الأراضي، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى الصين نهجًا براجماتيًا في تعاملها مع جميع دول القارة على قدم المساواة، ضمن إطار دبلوماسية شاملة تركز على تحقيق مصالحها الاستراتيجية في الأقاليم ذات الأهمية الحيوية في أفريقيا.

6. مصالح الصين الاستراتيجية في القارة الأفريقية:

العلاقات الصينية مع الدول الأفريقية تنطلق من مجموعة من المصالح الاستراتيجية الواضحة، وتعتمد الصين على دعم هذه الدول في قضاياها الأساسية، خاصة مسألة تايوان ضمن سياسة "الصين الواحدة"، إضافة إلى ذلك، تهدف الصين إلى تأمين احتياجاتها من المواد الخام والموارد الطبيعية، مثل النفط، الضرورية لدعم اقتصادها

وصناعاتها المتنوعة. هذه المصالح تجعل من التعاون مع الدول الأفريقية أمرًا حيويًا لاستمرار النمو الاقتصادي الصيني.

7. **الصين ومبادرة الحزام والطريق:**

الصين تسعى لتعزيز دعم الدول الأفريقية لمبادرة الحزام والطريق، التي تُعد جزءًا من طموحاتها الكبرى لتوسيع البنية التحتية من شرق أفريقيا إلى غربها. تأتي هذه الجهود في وقت تحاول فيه بكين تخفيف التوترات مع أنجولا بشأن الديون المستحقة عليها، والتي تُعتبر أكبر نسبة ديون خارجية لأنجولا بنحو 20 مليار دولار، وتعمل أيضًا على إعادة بناء الثقة مع أنجولا، مع الحفاظ على استقرار شركائها الاقتصاديين، لا سيما في منطقة القرن الأفريقي التي تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لأمنها البحري ومصالحها الاقتصادية.

8. **الصين كقوة عالمية مسؤولة في أفريقيا:**

تسعى الصين إلى تقديم نفسها كقوة عالمية مسؤولة داخل القارة الأفريقية، من خلال تأكيد رغبتها في لعب دور أكبر في تعزيز السلام والاستقرار، تشمل هذه الجهود اتخاذ تدابير فعالة لحماية أمن وسلامة الأفراد والمؤسسات الصينية، وكذلك حماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة في الدول الأفريقية. هذا النهج يعكس سعي الصين لإظهار التزامها بتحقيق استقرار وأمن القارة، بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية.

المطلب الثاني: الشراكة الصينية الأفريقية

تستند سياسة الصين واستراتيجيتها في علاقتها بالدول الأخرى على مبادئ الاحترام المتبادل وضرورة اعتراف الدول بسيادة الصين ومكانتها على الصعيد العالمي بما في ذلك وحدة أراضيها وذلك في إطار الترويج للصعود السلمي للصين وعدم تدخلها في الشؤون السياسية للدول الأخرى من ناحية، والقضية التايوانية المتصلة بمبدأ الاعتراف بصين واحدة من ناحية أخرى. وبالرغم من أن التركيز الاستراتيجي للصين في شرق إفريقيا يتبلور من الناحية الظاهرية في الجوانب السياسية والاقتصادية، إلا أن هناك العديد من الجوانب التي تتبناها الصين وفي مقدمتها التي تتعلق بالاعتبارات السياسية

والدبلوماسية على الصعيد الإقليمي والدولي. وتستخدم الصين أدواتها الدبلوماسية بفعالية لتعزيز قوتها الناعمة في القارة الأفريقية، وإقامة علاقات ثنائية تعاونية على مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما ساهم في تشكيل جمعيات الصداقة الصينية، وتعزيز كتلتها التصويتية داخل المنظمات الدولية متعددة الأطراف كمنتدى التعاون الصيني الإفريقي.

وتبلور الوجود السياسي الصيني في شرق إفريقيا في عقد المؤتمرات الدولية، وذلك في إطار اعتمادها على دبلوماسية المؤتمرات التي تحرص على انعقادها بصورة دورية لتعزيز حضورها الإقليمي وترسيخ شراكاتها مع الدول الإفريقية، ومن أبرز هذه الآليات منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC)، الذي أصبح منصة استراتيجية تجمع القادة والمسؤولين من الجانبين لمناقشة سبل التعاون الاقتصادي والسياسي، مما يعكس مدى التزام الصين بتوسيع نفوذها عبر أدوات الدبلوماسية متعددة الأطراف. ولم يقتصر هذا النهج على الجانب الصيني فقط، بل سعت الدول الإفريقية، وخاصة دول شرق إفريقيا، إلى الاستفادة من هذه المؤتمرات لتعزيز علاقاتها بالصين وجذب الاستثمارات والمساعدات التنموية، مما جعل هذه المنتديات ركيزة أساسية في صياغة العلاقات الإفريقية الصينية. [1]

وسيتم تناول هذا المطلب من خلال بعض آليات الدبلوماسية الصينية التي تتبعها فى شرق إفريقيا لضمان وجودها، وهي:

أولاً – دوافع الشراكة الصينية الأفريقية

جاءت الشراكة الصينية الإفريقية مدفوعة بجملة من العوامل الاستراتيجية والاقتصادية التي عززت التقارب بين الجانبين، حيث سعت الصين إلى توسيع نفوذها الدولي عبر بناء علاقات قوية مع الدول الإفريقية، مستفيدة من موقع القارة الاستراتيجي

[1] علي حسين باكير، "مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة"، **رسالة دكتوراه** (لبنان: بيروت، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016م) ص 124.

ومواردها الطبيعية الغنية. في المقابل، وجدت الدول الإفريقية في الصين شريكًا تنمويًا قادرًا على تقديم استثمارات ضخمة في مجالات البنية التحتية والتجارة والصناعة، بعيدًا عن الشروط السياسية التي غالبًا ما تفرضها القوى الغربية. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى إنشاء آليات مؤسسية لتنظيم هذا التعاون وتعزيزه، ما أدى إلى عقد المؤتمر الوزاري الصيني الإفريقي الأول عام 2000، الذي شكل نقطة انطلاق لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، وتلاه المؤتمر الوزاري الثاني عام 2003، الذي رسّخ أسس الشراكة وأطلق خططًا عملية لتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين الجانبين.

ونجحت هذه المؤتمرات في تقريب وتوطيد العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، حيث وفّرت منصة مباشرة للحوار السياسي والتعاون الاقتصادي، مما عزز التفاهم المتبادل وساعد في بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد، وأسهمت هذه اللقاءات في توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، شملت مجالات التجارة، البنية التحتية، والطاقة، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات وتحفيز التنمية في العديد من الدول الإفريقية. كما ساعدت هذه المؤتمرات في بناء الثقة وتعزيز التعاون التقني والمالي، الأمر الذي انعكس على تنفيذ مشاريع تنموية كبرى، ورسّخ التزام الصين بدعم الاستقرار الاقتصادي في القارة.

أ- المؤتمر الوزاري الصيني الإفريقي الأول:

انعقد المؤتمر الوزاري الصيني الإفريقي الأول في بكين خلال الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000، ليشكل نقطة تحول في مسار العلاقات الصينية الإفريقية، حيث سعى إلى وضع أسس جديدة للتعاون المشترك في مختلف المجالات، جاء هذا المؤتمر في سياق توجه الصين لتعزيز نفوذها في القارة الإفريقية عبر آلية مؤسسية منتظمة، تتيح تبادل الرؤى حول سبل تطوير العلاقات الثنائية، وتوفير إطار شامل لتعزيز الشراكة الاقتصادية والتنموية بين الجانبين.

وركزت أجندة المؤتمر على التعاون السياسي والاقتصادي والتنموي، حيث تم التباحث حول آليات دعم التنمية المستدامة في إفريقيا، وتعزيز التعاون في مجالات

التجارة والاستثمار، مع التأكيد على احترام سيادة الدول الإفريقية واستقلالها السياسي. كما شهد المؤتمر إطلاق إعلان بكين، الذي تضمن الالتزام بتوسيع التعاون الصيني الإفريقي وفق مبدأ المصالح المتبادلة، مع التركيز على التنمية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي، وأبرز المؤتمر أهمية تعزيز الحوار السياسي بين الصين والدول الإفريقية، وناقش سبل تقديم الدعم التنموي عبر المساعدات المالية والاستثمارات الصينية في مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز التبادل الثقافي والتعليمي بين الجانبين، وساهم نجاح هذا المؤتمر في إرساء تقاليد مؤتمرات دورية تجمع المسؤولين من الجانبين، مما أدى لاحقًا إلى ترسيخ التعاون الاستراتيجي بين الصين وإفريقيا. [1] ذلك بالإضافة إلى قضايا الاستثمار والتجارة المشتركة بين الدولتين بما في ذلك التعاون في مجالات العلوم والتربية والتكنولوجية في الصين وإفريقيا، كما أصدر المؤتمر إعلان بكين للتعاون بين الصين وإفريقيا وبرنامج الصين وإفريقيا للتعاون في المجال السياسي والاقتصادي.

ب- المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي:

انعقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام 2003، بحضور عدد كبير من الدول الإفريقية، ولا سيما دول شرق إفريقيا، ليعكس التزام الصين بتعزيز شراكتها مع القارة الإفريقية في إطار رؤية استراتيجية متكاملة. شكّل هذا المؤتمر امتدادًا للمؤتمر الأول الذي انعقد في بكين عام 2000، لكنه تميز بكونه أول اجتماع وزاري يُعقد على الأراضي الإفريقية، ما أضفى عليه رمزية سياسية مهمة تعكس توجه الصين نحو تعميق التعاون (جنوب-جنوب).

وركز المؤتمر على تعزيز العلاقات التعاونية بين الصين وإفريقيا في مختلف المجالات، حيث تم التباحث حول سبل زيادة التبادل التجاري، وتعزيز الاستثمارات

---

[1] بوسطارة رضوان، "دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الإقليمية"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: المسلة، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م) ص 19.

الصينية في إفريقيا، إلى جانب دعم التبادل السياسي بين الجانبين. كما تم إقرار "خطة عمل أديس أبابا" (2004–2006)، التي وضعت إطارًا شاملًا للتعاون بين الصين والدول الإفريقية، مع تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التنسيق في القضايا الدولية والإقليمية. تضمنت الخطة دعم مشاريع البنية التحتية، والاستثمار في الزراعة والصناعة، والتعاون في مجالات الصحة والتعليم، إضافة إلى توسيع نطاق المساعدات الصينية للدول الإفريقية، بما يتماشى مع احتياجاتها التنموية. [1]

ثانيًا – أطر الشراكة الصينية الإفريقية:

تطورت العلاقات الصينية الإفريقية بشكل متسارع خلال العقود الأخيرة، مدفوعة برغبة الجانبين في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والتنمية المشتركة، ومع ازدياد أهمية إفريقيا على الساحة الدولية كمنطقة غنية بالموارد وسوق واعدة للاستثمارات، سعت الصين إلى وضع إطار مؤسسي يدعم هذا التعاون ويضمن استمراريته وتطوره، وجاءت هذه الجهود في سياق دبلوماسي واقتصادي متكامل، تُوّج بإطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي، الذي أصبح منصة رئيسية لتنظيم العلاقات بين الطرفين وفق رؤية استراتيجية تستهدف تحقيق المصالح المتبادلة ودفع عجلة التنمية في القارة. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، ومن أجل ترسيخ وتطوير العلاقات الصينية بالقارة الإفريقية، بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الاقتصادي الإفريقي، لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العام والخاص ويُعد المنتدى آلية تشاور وحوار جماعي بين الصين والدول الإفريقية وهو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية.

ويعد منتدى التعاون الصيني الإفريقي (فوكاك) منصة رئيسية لتعزيز العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، حيث تأسس عام 2000 بهدف دفع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين. ومنذ انطلاقه، عقد المنتدى عدة دورات على مستويات مختلفة، شملت قممًا دورية واجتماعات وزارية، كان آخرها القمة التاسعة التي عقدت في بكين

---

[1] **المرجع السابق نفسه.**

2024، بينما آخر قمة في استضافتها أفريقيا في السنغال في 2021. [1] وتؤمن الصين بأهمية منتدى التعاون الصيني الأفريقي كمنصة محورية لتعزيز العلاقات بين الصين وأفريقيا، حيث يتبادل القادة الصينيون والأفارقة الأفكار والخبرات حول سبل تطوير التعاون المشترك وتعزيز التنمية المستقبلية، وهي قمة تعقد بشكل سنوي تأتي في سياق تعزيز الصداقة التقليدية، وفتح آفاق جديدة لتسريع النمو المشترك بين الجانبين.[2]

وتسعى الصين إلى تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الأفريقية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في القارة، وهو تعاون يمتد إلى تبادل الخبرات في مجال الحوكمة، حيث يتشارك الطرفان الأفكار حول أفضل الممارسات التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الشاملة. وقد عمل المنتدى على تعميق العلاقات في مختلف المجالات: السياسة والاقتصاد والاستثمارات والتجارة والتعاون والمساعدات بين بلدان الجنوب؛ إلخ، وبالنسبة للمسؤولين الصينيين والأفارقة، يشكل المنتدى منصة متعددة الأطراف لتقييم الإنجازات ومناقشة آفاق العلاقات الصينية الأفريقية. [3]

ويجمع المنتدى ممثلين عن الصين و53 دولة إفريقية إلى جانب الاتحاد الإفريقي، ما يجعله أحد أبرز آليات الحوار والتعاون بين الطرفين، ويركز مجموعة واسعة من المجالات، تشمل التجارة والاستثمار، البنية التحتية، الطاقة، الزراعة، التعليم، الصحة، والتكنولوجيا، كما شهد المنتدى تطورًا في مجالات التعاون الجديدة مثل التحول الرقمي

---

(1) . **المرجع السابق**، ص. ص 176 – 179.

(2). grimm, sven, " the forum on china-africa cooperation (focac)-political rationale and functioning", **centre for chinese studies**, (south africa, stellenbosch university, 2012).p.p 1- 4.

(3). chuka enuka, "the forum on china-africa cooperation (focac) :a framework for china's re-engagement with africa in the 21stcentury", **jurnal e-bangi**, (malaysia :universiti kebangsaan malaysia, faculty of social sciences and humanities, volume 6, number 2, 2011).

والاقتصاد الأخضر، حيث قدمت الصين دعمًا لمشروعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة في عدة دول إفريقية، وإلى جانب ذلك، تلعب المساعدات التنموية دورًا أساسيًا، حيث تشمل منحًا وقروضًا ميسرة لمشروعات التنمية المستدامة، فضلًا عن توفير برامج تدريبية للكوادر الإفريقية. [1] وفي البيان الختامي للقمة التاسعة في سبتمبر 2024، أعلن وزير الخارجية الصيني وانج يي أن الصين أقامت أو رفعت مستوى شراكاتها الاستراتيجية مع 30 دولة إفريقية، مؤكدًا أن هذه العلاقات الثنائية المتينة تشكل الأساس للصداقة الصينية الإفريقية، مشيراً إلى أن العلاقات الصينية الإفريقية شهدت تطورًا نوعيًا خلال المنتدى، حيث تم الارتقاء بالطابع العام للتعاون إلى مستوى مجتمع صيني إفريقي بمستقبل مشترك للعصر الجديد، أن العلاقات بين الجانبين، التي انتقلت سابقًا من شراكة تعاونية إلى شراكة استراتيجية شاملة، قد دخلت الآن مرحلة جديدة تتميز برؤية أوضح وأهداف أكثر عمقًا، مما يعزز آفاق التعاون في مختلف المجالات التنموية والاستراتيجية.

المبحث الثاني: مظاهر الوجود الصيني الأمني والعسكري في شرق إفريقيا

تلعب الأبعاد الأمنية والعسكرية دورًا هامًا في سياسة الصين الخارجية، حيث يعكس نفوذها ومكانتها الاقتصادية، حيث تسعى الصين إلى تأمين مصالحها من خلال تكثيف وجودها الأمني وانتشارها العسكري في مناطق استراتيجية حول العالم. وتبرز منطقة شرق إفريقيا كمنطقة ذات أهمية كبيرة للصين، مما يدفعها إلى التواجد فيها بشكل حثيث. تطور العلاقات التعاونية بين الصين ودول شرق إفريقيا بشكل مستمر في مختلف المجالات، خاصة في المجال العسكري، كجزء من استراتيجية الصين لمد نفوذها إلى القارة الإفريقية، وبالتالي تستغل الصين الفرص المتاحة لتعزيز وجودها الأمني في إفريقيا بشكل عام، مع التركيز على منطقة شرق إفريقيا بشكل خاص. ويبرز الوجود الصيني في مكافحة القرصنة والتهديدات الأمنية الأخرى في منطقة القرن

(1) "Ascent of Sino-African relationship continues.. Wang says"، **Focac** (Beijing: September 2024) seen in 13 February 2025 available at https://n9.cl/lress

الإفريقي. تقوم الصين بدور نشط في عمليات مكافحة القرصنة التي تهدد حركة التجارة الدولية في خليج عدن والمحيط الهندي، من خلال نشر سفن حربية ومشاركة قواتها في العمليات الدولية، كما تقدم نفسها كشريك أمني موثوق لدول المنطقة والمجتمع الدولي، بما يعزز من صورتها كقوة تحافظ على الاستقرار الإقليمي وتؤكد التزامها بتأمين المصالح العالمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية التجارة والطاقة.

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

1. المطلب الأول: مظاهر الوجود الأمني الصيني في شرق إفريقيا
2. المطلب الثاني: مظاهر الوجود العسكري الصيني في شرق إفريقيا

المطلب الأول: مظاهر الوجود الأمني الصيني في شرق إفريقيا

يتجلى التنافس بين القوى الكبرى على الوجود العسكري والأمني في شرق إفريقيا بشكل واضح، نظراً لأهميتها الاستراتيجية وحاجة هذه القوى إلى حماية مصالحها من التهديدات المحتملة في المنطقة، وتعتبر الصين من القوى العسكرية البارزة في شرق إفريقيا، حيث دفعت التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة إلى عسكرة وجودها وتعزيز تواجدها العسكري. وتختلف مظاهر الوجود العسكري والأمني الصيني بين آليتين رئيسيتين: القواعد العسكرية التي تؤمن بها مصالحها التجارية في البحر الأحمر، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة الصينية التي عززت حضورها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في القارة الإفريقية بشكل عام وشرق إفريقيا بشكل خاص.

أولًا – **مشاركة الصين في التعاون الأمني الدولي لحفظ السلام:**

يستند الوجود الأمني للصين إلى توسيع مصالح الصين العالمية وتعزيز دورها كقوة عالمية حيث تمثل حماية مصالحها في إفريقيا أهمية محورية لما تتضمنه من تعزيز دورها في حماية السلام العالمي والتنمية المشتركة، وقد حرصت الصين على مشاركة جيش التحرير الشعبي الصيني في سبع من بعثات الأمم المتحدة الثماني في إفريقيا، بجانب توسيع نطاق الدبلوماسية العسكرية الثنائية المتعلقة بالعمليات العسكرية للجيش

ومواجهة القرصنة في خليج عدن. [1] وتشارك الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذ أصبحت الصين تؤدي دورًا محوريًا في مبادرات الأمن والسلم في شرق أفريقيا، ونظرًا لأن الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي تعتبر حماية السلم العالمي من مسؤوليتها، كما أنها أكبر مساهم بقوات حفظ السلام بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وثاني أكبر ممول لعمليات حفظ السلام ، وذلك بالإضافة إلى أنها المساهم الرئيس في الحوكمة العالمية وحماية حرية التجارة والاقتصاد العالمي. [2] وتقوم الصين بدور نشط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في شرق أفريقيا وتقدم الدعم لدول شرق أفريقيا في التدريب على حفظ السلام ، وتشارك في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دول شرق أفريقيا مثل جنوب السودان والصومال، كما أنشأت قوة وضع الاستعداد والتدخل السريع والتي تضم 8000 فرد إضافة إلى فريق دائم يتكون من 300 عضو من الشرطة الصينية مخصص لمهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة [3].

وأعلنت الصين في عام 2015م في إطار قمة حفظ السلام بالأمم المتحدة أنها ستقدم مساعدات عسكرية بدون مقابل للاتحاد الأفريقي لمواجهة الإرهاب، وستنشر أول كتيبة مروحيات في بعثات حفظ السلام في شرق أفريقيا، ومنذ ذلك الحين وهناك تزايد في الانخراط الصيني بعمليات حفظ السلام في شرق أفريقيا وتقديم المساعدات المالية واللوجستية للاتحاد الأفريقي حتى يتمكن من مواجهة الأزمات الأفريقية الطارئة ، ودائمًا ما يعرب الاتحاد الأفريقي عن تطلعاته القوية لزيادة التعاون العسكري والأمني مع الصين، وفي عام 2019م أعلن عن توقيعه اتفاقية تفاهم مع الصين في مجالات التدريب الأمني للدول الأعضاء في الاتحاد ، وينص على الاستفادة من الصين في مجال مواجهة الإرهاب. [4]

---

[1] lloyd thrall**, "china's expanding african relations: implications for u.s. national security"** (usa: california, rand corporation, 2015), pp: 49-51.

[2] **. ibid.**

[3] فاطمة الزهراء أحمد أنور، "آليات الوجود الصيني..."، **مرجع سبق ذكره**، ص 316.

[4] . **المرجع السابق نفسه.**

ثانيًا– التعاون مع المنظمات الإقليمية الأفريقية:

ومن ضمن المساعي الصينية للاستفادة من التعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا، اتخذت الصين قرار في عام 2019م ينص على تخصيص 73 مليون دولار أمريكي كمساعدات للاتحاد الأفريقي لدعم القوات متعددة الجنسيات في منطقة الساحل الأفريقي، هذا بالإضافة إلى 30 مليون دولار للمعدات اللوجستية العسكرية، وفي السياق ذاته وتماشيًا مع خطة عمل الصين وأفريقيا 2019–2021 تم إنشاء 50 برنامج أمني جديد لمواجهة المخاطر التي تواجه أفريقيا بشكل عام وشرق أفريقيا بشكل خاص، وذلك من خلال المساعدة في مواجهة الإرهاب وتطبيق القانون وأنظمة الإنذار المبكر، فضلًا عن المساعدة العسكرية التقليدية. [1] وتتمثل الأهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية في توسيع نطاق خدمات الأمن الصينية في شرق أفريقيا لاسيما في ظل التطوير الذي يحدث لما يُعرف بمكتب التعاون العسكري الدولي التابع للمؤسسة العسكرية الصينية، إذ خصص جزء منه لاستيعاب برامج الصين المتنامية في أفريقيا، وذلك بالإضافة إلى أنه تم تحديث مركز التدريب العسكري بالقوات المسلحة الصينية لدعم البرنامج الخاص بتدريب 2000 من قوات حفظ السلام الدولية مع مراعاة أن يكونوا أفارقة. [2]

ثالثًا– الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في شرق إفريقيا:

تعد الشركات العسكرية الخاصة ككيانات تجارية لها وضع قانوني تمارس من خلاله نشاطها الخاص في المجال العام، وفي ضوء ذلك اهتمت هذه الشركات بتطوير حضورها الدولي، وخاصةً في القارة الأفريقية، إذ ظهرت الشركات الصينية ذات الخلفية الدولية المتطورة في مجال الخدمات الأمنية، وتتعاون هذه الشركات مع وزارة الخارجية الصينية والشركات الكبيرة المملوكة للدولة، ومن النماذج الرئيسية لهذه الشركات، تسعى

---

[1]. محمد عثمان، "رهان مستقبلي: أفريقيا في استراتيجية الصين العسكرية"، **آفاق سياسية** (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 46، 2019م) ص 4.

[2] . **المرجع السابق نفسه.**

الصين من تواجدها العسكري في شرق أفريقيا إلى توظيف شركات الأمن الخاصة لحماية المصالح، إذ تستخدم الصين نهجًا صارمًا بشأن توظيف شركات الأمن الخاصة، للتخفيف والحد من المخاطر الأمنية المواجهة لرعاياها ومصالحها في أفريقيا. وتُعَد هذه الشركات مزودة بأسلحة وأنظمة مراقبة متطورة، وتسعى إلى إقامة شبكة من العلاقات والتفاعلات الوثيقة مع الأطراف المحلية في الدولة المضيفة لأنشطتها، سواء النخب الحاكمة أو الجماعات المؤثرة أو الأفراد ذو النفود والتأثير، وهو ما يُمكن الصين من مجابهة المخاطر المختلفة المرتبطة بالبيئات الأفريقية من قبيل انتشار التطرف والإرهاب والصراعات العرقية والحركات الانفصالية وغيرها، وتتعزز أهمية هذه الشركات في ضوء مبادرة الحزام والطريق التي يتم الترويج لها على أنها بمنزلة خطة مارشال بخصائص صينية من أجل إنشاء نظام عالمي جديد تكون الصين في مركزه، ونظمت الشركات الصينية العاملة داخل إفريقيا نوعاً من الميليشيات المسلحة قبل إطلاق مبادرة الحزام والطريق بوقتٍ طويل، وقبل أن تركز بكين على شركات الأمن الخاصة، وتأسست تلك الميليشيات بغرض حماية المصالح الصينية من العنف الإجرامي أو السياسي، وتراوح دورها بين حماية عمليات استخراج الموارد الطبيعية، وبين حماية الشركات الصغيرة. [1]

ومن الجدير بالذكر أن الصين تحرص على توفير الأمن الخارجي من خلال مشاركة مبادرة الحزام والطريق مع الدول التي تعاني من النزاعات الداخلية وانتشار القرصنة مما يهدد السفن البحرية الصينية وناقلات النفط العابرة في هذه المناطق، وقد تبلور ذلك في تواجدها في السواحل الصومالية لحماية سفنها البحرية، وكذلك في كينيا لحماية الشركات الصينية العاملة هناك كشركة ديوي الأمنية، كما كانت أوغندا أول دول إفريقية نشرت قواتها العسكرية لحماية المصالح الصينية والمواطنين من السكان

[1] cortney weinbaum, melissa shostak, chandler sachs, john v. parachini, "mapping chinese and russian military and security exports to africa", **rand corporation** (usa: california, dec., 2022) p.3.

المحليين، [1] وتقوم الصين بتدريب الفرق الشرطية الكينية لحماية خط السكك الحديد في مومباسا – نيروبي، ذلك بجانب تقديم تقنيات تكنولوجية حديثة لبناء القدرات الإفريقية لجمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبتها ورصدها. [2] ويعد استخدام الشركات الأمنية الخاصة الصينية في أفريقيا، محاولة للحفاظ على وجود عسكري متحفظ في القارة، وتجنب اعتبارها قوة استعمارية، من خلال منع إشراك جيشها في تأمين مصالحها بشكل مباشر، إذ تحاول ألا تلفت الأنظار إليها، باعتبار أنها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في سياستها الخارجية. ومن **أبرز** الشركات الأمنية الخاصة الصينية (PSCs) في شرق أفريقيا ما يلي:

1- شركة (HXZA):

هي شركة مملوكة للقطاع الخاص وتأسست في عام 2004م من قبل قدامى المحاربين في جيش التحرير الشعبي، وهناك العديد من أفراد الأمن التابعين لها منتشرون في شرق أفريقيا، وتعد هذه الشركة أحد الشركات الأمنية الخاصة الصينية التي يتم السماح لها بنقل الأسلحة إلى الخارج، وهذا أمر غير اعتيادي إلى حد ما نظرًا لموقف القيادة السياسية الصينية بشأن هذه القضية.

2- شركة بكين زهونجوانكون لتكنولوجيا الأمن(ZGCS)

وهي شركة متخصصة في حلول التكنولوجيا الأمنية، وأصبحت لاعبًا بارزًا في صناعة الأمن الخاصة في الصين، ووسعت الشركة خدماتها خارج الصين وشاركت في تقديم حلول أمنية في الساحات الدولية، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، واختلفت الدوافع الصينية من إنشاء تلك الشركات، ومن أهمها تزايد الطموحات الصينية في

(1) Barney Walsh, **"Ugandan Agency Within China-Africa Relations"** (Bloomsbury Publishing, 2022). P. P 70 – 75.

(2). عمار شرعان، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019م.

مناطق مختلفة في العالم ولا سيما شرق أفريقيا، وذلك للمرونة التي تتمتع بها هذه الشركات مقارنةً ببيئة العمل في المؤسسات الأمنية الرسمية. [1]

3- مجموعة خدمات الحدود (FSG):

هي شركة أمنية خاصة مدرجة في هونغ كونغ وتركز على العمليات في شرق أفريقيا ولها مكاتب في نيروبي، وتوفر هذه الشركة في المقام الأول (الأمن الشخصي) دون استخدام الأسلحة ولكن تطور عملها لاحقًا ليشمل الحماية لصناعات مختلفة مثل النفط والغاز والتعدين والمنظمات الدولية والطاقة والبنية التحتية.

4- شركة (DeWe):

تأسست هذه الشركة عام 2011م من قبل ضباط سابقين في جيش التحرير الشعبي الصيني والشرطة المسلحة الشعبية، وبشكل عام قامت هذه الشركات بعمليات في شرق أفريقيا منذ عام 2013م بما في ذلك إثيوبيا بالتعاون مع الشرطة الأفريقية والجيش وشركات الأمن المحلية.

5- مجموعة حراس الأمن في الخارج (OSG):

تعد هذه المجموعة هي أول من حصل على إذن من الحكومة الصينية بهدف توفير مرافقة بحرية مسلحة للأساطيل الصينية، ولديها مصالح قوية في الجزء الأفريقي من مبادرة الحزام والطريق، وأوكلت المجموعة بمهام بحرية في مومباسا (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) وتواماسينا (مدغشقر) [(2)]

---

(1) alessandro arduino, “chinese private security companies: neither blackwater nor the wagner group”, **war on the rocks**, (usa: washington, december, 2023).seen in 19 / 8/ 2024 available at: https://2u.pw/ukrxb8tj.

(2) خالد بالطيب، "التوسع العسكري الصيني في إفريقيا: الواقع والتحديات"، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة الشهيد محمد لخضر، مختبر السياسات العامة، المجلد 6، ع 2، 2022م)، ص 108.

خريطة رقم (4)

الدول الأفريقية التي تصدر لها الصين خدمات عسكرية وأمنية

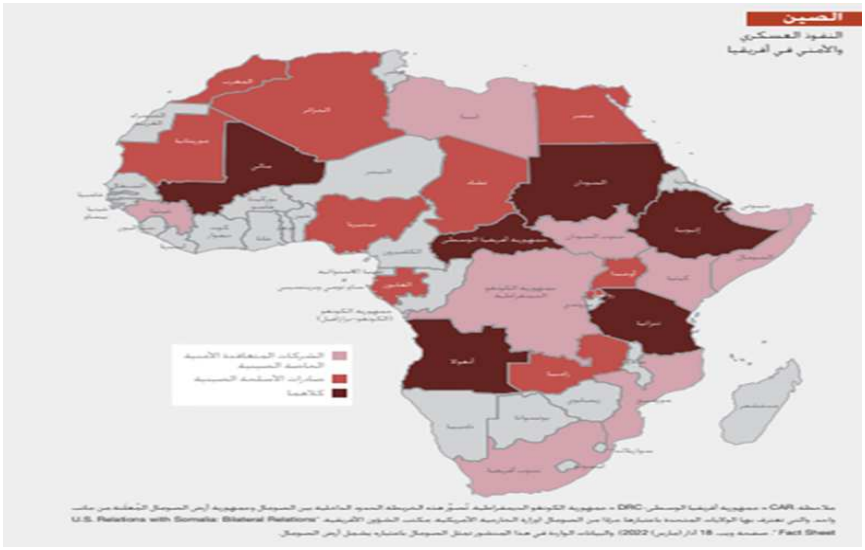

المصدر: تحليل للصادرات العسكرية والأمنية الصينية والروسية إلى أفريقيا، مؤسسة راند، ص. 4، متاح على https://2u.pw/8DCR6TeU

رابعًا: تكثيف الدعم اللوجستي للمنظمات الأمنية الإفريقية:

استمرت الصين نحو 100 مليون دولار في القوة الإفريقية الجاهزة والقوة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، بهدف تعزيز دورها في مكافحة الإرهاب، بجانب تخصيص جزء من تمويل صندوق السلام والأمن الصيني الإفريقي لترسيخ دور فرق العمل المشتركة، كما قامت باستضافة منتدى الدفاع والأمن الصيني الإفريقي عام 2019م، والذي أكد على ضرورة تكثيف تبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصل بحماية الأمن العام ومكافحة الإرهاب وذلك في إطار خطة عمل (2019م–2021م) تتضمن تقديم مساعدات عسكرية لدول شرق إفريقيا.[1]

[1] ماجدة إبراهيم عامر، "الشرق وإفريقيا: سياسات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد"، **مركز الحضارة للدراسات والبحوث** (القاهرة: أكتوبر 2022)، تاريخ الاطلاع 2023/11/13م، متاح على https://2u.pw/cqfjd5he

خامساً– توقيع الاتفاقيات الأمنية:

عملت الصين خلال الحرب الإثيوبية في إقليم تيجراي على توثيق علاقاتها بإثيوبيا التي شهدت روابطها بالمنظومة الغربية تدهور كبير نظرًا للمطالب الخاصة بإيقاف الحرب التي رأت في إثيوبيا تعدي على سيادتها، وفي السياق ذاته وقعت إثيوبيا والصين اتفاقية أمنية لإنشاء آلية حماية للمشاريع الكبرى في إطار مبادرة الحزام والطريق في إثيوبيا، ووصفت الاتفاقية باللحظة المهمة ضمن الجهود المشتركة لبناء شراكة استراتيجية طويلة الأمد. [1]

سادساً– تنظيم المؤتمرات الأمنية:

يعد المكون الأمني ذات أولوية في منظومة التعاون الصيني– الأفريقي وهو ما يشكل استمرار لهذا المسار الذي بدأ منذ تدشين منتدى التعاون الصيني– الأفريقي (فوكاك) في عام 2000م الذي ركزت اجتماعاته المختلفة على دعم التنسيق الأمني المشترك بين الجانبين، كما شاركت الصين بنشاط في مؤتمرات السلام الدولية المتعلقة ببعض الأقاليم الأفريقية ومن بينها اقتراح الصين (مبادرة التنمية السلمية في القرن الأفريقي) التابع لمنطقة شرق أفريقيا، وذلك في يناير 2022م، وبالإضافة إلى ذلك تم عقد مؤتمر السلام الافتتاحي بين الصين والقرن الأفريقي في يونيو من العام ذاته. [2]

المطلب الثاني: مظاهر الوجود العسكري الصيني في شرق أفريقيا

يخدم الوجود العسكري الصيني في دول شرق أفريقيا مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المعقدة والمتداخلة، التي تتجاوز مجرد التواجد العسكري التقليدي، ويأتي

---

[1] عبد القادر محمد علي، "عسكرة القوى الكبرى لمصالحها في القرن الإفريقي في فجر الحرب الباردة الثانية"، مركز الجزيرة للدراسات (قطر: الدوحة، مؤسسة الجزيرة، أغسطس 2022م)، تم الاطلاع 13 / 11/ 2023، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5446

[2] شيماء محمود، "دلالات انعقاد منتدى السلام والأمن الصيني– الأفريقي"، **الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين** (لبنان: بيروت، سبتمبر 2023م). تم الاطلاع في 13 / 11/ 2023 متاح على https://apa-inter.com/post.php?id=6884

في المقام الأول، حماية المصالح الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها الصين في المنطقة، لا سيما استثماراتها في مشاريع البنية التحتية والطاقة ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، حيث يعد ضمان استقرار هذه المشاريع أمرًا بالغ الأهمية، نظرًا لما تمثله من أهمية حيوية للاقتصاد الصيني، حيث تتطلب هذه الاستثمارات وجودًا عسكريًا قادرًا على حماية الأصول والمواطنين الصينيين العاملين في تلك الدول. [1]

ويسعى الوجود العسكري الصيني إلى تعزيز قدرات الصين البحرية وتأمين طرق التجارة البحرية التي تمر عبر المحيط الهندي وخليج عدن، حيث تعتبر هذه المنطقة حيوية للصين نظرًا لاعتمادها الكبير على واردات الطاقة من الشرق الأوسط، وتعتبر الصين حماية هذه الطرق البحرية مسألة أمن قومي، لذا، فإن القواعد العسكرية مثل تلك الموجودة في جيبوتي تساهم في تعزيز القدرة الصينية على تنفيذ عمليات بحرية مستمرة، سواء كان ذلك في إطار مكافحة القرصنة أو تأمين الشحنات البحرية.[2] ويخدم الوجود الصيني أيضًا تطلعات بكين في تعزيز نفوذها السياسي في أفريقيا، وذلك من خلال الشراكات العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي والتدريبات المشتركة، حيث تكتسب الصين نفوذًا دبلوماسيًا مهمًا لدى الحكومات الأفريقية، ناهيك عن موازنة النفوذ العسكري الغربي في المنطقة، لا سيما النفوذ الأمريكي والفرنسي. **ونستعرض فيما يلي مظاهر الوجود العسكري الصيني:**

- القاعدة العسكرية في جيبوتي وحماية المصالح.
- الدبلوماسية العسكرية وتعزيز التعاون.
- توسيع سوق للسلاح.

---

[1] mordechai chaziza, "china's military base in djibouti", **mideast security and policy studies,** (tel aviv :the begin-sadat center for strategic studies, bar-ilan university no. 153,2021) p.20.

[2] jevans nyabiage, china’s drills with tanzania and mozambique show ‘blended approach’ to military diplomacy, **south china morning post**, 9 november 2024, available in: https://tinyurl.com/57jr7s87

أولاً – القاعدة العسكرية في جيبوتي وحماية المصالح

سعت الصين من وراء تدشين قاعدتها العسكرية فى جيبوتي، والتي تم الإعلان عنها في يناير 2016، من قبل وزارة الخارجية الصينية بعد التوصل إلى اتفاق مع جيبوتي حتى عام 2026 لبناء منشآت لوجستية لمصلحة استخدام الجيش الصيني، لحماية مصالحها في منطقة شرق أفريقيا في المقام الأول، وهذه هي المرة الأولى التي ترسل فيها الصين عسكريين إلى خارج أراضيها من خلال اتفاق يضمن الوجود العسكري الصيني في جيبوتي حتى عام 2026، وتتعدد الأهداف العسكرية الصينية من وجود القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي. [1] ويأتي في مقدمتها تأمين الممرات البحرية الاستراتيجية، وتسهيل مهام قوات حفظ السلام الصينية في القارة الإفريقية، إذ تلعب القوات المسلحة الصينية دوراً مهماً في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في قارة أفريقيا، ويصل إجمالي عدد الجنود الصينيين المشاركين في قوات حفظ السلام في أفريقيا إلى 1800 جندي، معظمهم يتوزعون في مناطق نفطية تشهد صراعات مسلحة.[2]

ومن بين الأهداف الاستراتيجية للقاعدة مكافحة القرصنة البحرية وحماية الأصول الخارجية للصين وتسهيل مهمة إخلاء الرعايا الصينيين في مختلف الأزمات ودعم الجهود الدبلوماسية الصينية في أفريقيا، فضلًا عن تقديم المساعدة للمواطنين الصينيين المقيمين في أفريقيا، بالإضافة إلى أن قرب القاعدة العسكرية للصين من القواعد الغربية الأخرى يمكنها من رصد وجمع المعلومات الاستخبارية. [3] وتم النظر إلى هذه القاعدة

---

(1) .Abhishek mishra, china’s political influence activities in sub-Saharan Africa, seen in (6/11/2024) available at https://n9.cl/7s45x .

(2) . نور الدين فوزي، "استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الأفريقي في ظل الوجود الأمريكي في المنطقة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** (الجزائر: جامعة بسكرة، العدد الأول، 2021) ص 132.

(3) فؤاد مسعد، "من تأسيس المشاريع الاقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية: النفوذ الصيني في القرن الأفريقي"، **مركز أبعاد للدراسات والبحوث** (اليمن: مأرب، ديسمبر 2023م) تم الاطلاع في 23 / 11 / 2023، متاح على https://abaadstudies.org/strategies/topic/60078

من قبل الحكومة الصينية باعتبارها وسيلة لدعم المصالح الاقتصادية للصين في منطقة شرق أفريقيا وقيادة الدبلوماسية البحرية، ولاسيما في ضوء الرؤية الصينية لأهمية الدور المحوري لجيبوتي في الطريق البحري لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ووُصفت باعتبارها قاعدة دعم لوجستي ونقطة قوة استراتيجية من قِبل الخبراء وصانعي السياسة الصينية، وذلك للإشارة إلى دورها في دعم قدرات العسكرية للصينية بشأن فرض القوة بعيدة المدى، وكونها تشكل جزءًا من شبكة نقاط القوة الاستراتيجية للصين [1]. وتشير دلالات إنشاء هذه القاعدة إلى أن الصين تأخذ بسياستها العسكرية إلى ما هو أبعد من محيطها الشرق آسيوي، وينبع هذا من أهمية جيبوتي الجيوسياسية في تلك المنطقة من القارة، فمن خلال هذه القاعدة يمكن للصين أن تصل إلى قناة السويس وإلى قارة أوروبا وذلك عبر البحر الأحمر وبحر الحرب والمحيط الهندي شرقًا، وترتبط هذه القاعدة بمبادرة الحزام والطريق ومسعي الصين إلى إنشاء طرق برية وبحرية تربط أقاليم آسيا والمحيط الهندي، هذا فضلًا عن حماية قوافلها النفطية القادمة من القارة الأفريقية. [2]

ثانيًا – الدبلوماسية العسكرية وتعزيز التعاون

فعّلت جمهورية الصين الشعبية أداة الدبلوماسية العسكرية في إدارة علاقاتها مع دول شرق إفريقيا، فكثفت الزيارات الدبلوماسية العسكرية المتبادلة، وأعداد الملحقين العسكريين، إلى جانب الزيارات العسكرية للقوات البحرية الصينية للموانئ في جيبوتي وإريتريا وكينيا، وتعتمد على الدبلوماسية العسكرية لتعزيز التعاون الأمني مع دول شرق أفريقيا، حيث تُنفذ تدريبات عسكرية مشتركة وتقدم مساعدات تقنية لتعزيز قدرات الدول المحلية في مجالات مثل مكافحة الإرهاب وحفظ السلام، [3] وهذا التعاون يسهم في

---

[1]. محمود زكريا، "القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب (دراسة)"، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: أكتوبر 2020) تم الاطلاع في 23 / 11 / 2023 متاح على: https://pharostudies.com/?p=5636

[2]China donates vehicles, military equipment to Somalia, **Defenceweb**, 23 March 2022, (Visited on: 24 March 2022), (https://bit.ly/3iGCAi4).

[3] . MELESE, Abebe Alemu. Drivers of Foreign Military Presence in the Horn of Africa and Strategies of Regional States' Response. Journal of

بناء الثقة بين الصين والدول الأفريقية، ويعزز من مكانتها كشريك أمني رئيسي في المنطقة، وهو ما يحدث في علاقاتها مع إثيوبيا والصومال، حيث تستخدم الصين دبلوماسيتها العسكرية لزيادة نفوذها السياسي من خلال دعم الحكومات المحلية والمشاركة في حل النزاعات الإقليمية.[1] وتُظهر الصين استعدادًا لتقديم الدعم العسكري والدبلوماسي في النزاعات الداخلية والإقليمية، مما يعزز من دورها كلاعب أساسي في تحقيق الاستقرار في المنطقة، فهناك تعاون عسكري بين الصين وإثيوبيا ولكن لا يمكن مقارنته مع التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا لاسيما بعد 11 سبتمبر 2001م وانخراط إثيوبيا في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب في منطقة شرق أفريقيا خاصة في الصومال إذ يعد الجيش الإثيوبي أحد أكبر الجيوش الأفريقية.

وفي عام 2005م قامت الصين بتدريب العديد من الضباط الإثيوبيين في الأكاديميات العسكرية الصينية، إضافة إلى أن هناك شبه زيارات دائمة بين المسؤولين، وتعتبر الصين وإثيوبيا شريكان استراتيجيان إذ تقدم الصين مساعدات فنية لشبكة أمن المعلومات الإثيوبية، وأنشأ البلدان لجنة وزارية مشتركة لتعزيز التعاون العسكري إذ تزود الصين الجيش الإثيوبي بالمدفعية والعربات المدرعة الخفيفة وعربات نقل القوات، إضافة إلى قيامها بتدريب العديد من الضباط الإثيوبيين، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن سفارة الصين في إثيوبيا هي إحدى العواصم الأفريقية القليلة التي لديها ملحق عسكري للصين. [2]

وتعزز الصين من علاقاتها مع الصومال أيضاً، ففي عام 2022 تسلم وزير الدفاع الصومالي مساعدات عسكرية صينية تضمنت العديد من المركبات وناقلات الجند

Somali Studies: Research on Somalia and the Greater Horn of African Countries, 2023, 10.2: 9-30.

(1) ptrick kenyette, china deploys large force to tanzania for peace unity 2024 joint exercise, **military africa**, 9 november 2024, available in: https://tinyurl.com/y2r9knwe

(2) حمدي عبد الرحمن، "استراتيجيات التمدد... "، **مرجع سبق ذكره.**

المدرعة ومعدات كشف الألغام، وذلك في إطار مساعي الصين لدعم جهود الصومال في مواجهة الجماعات الإرهابية لاسيما حركة الشباب، إذ تسعى الصين لطرح نفسها كبديل محتمل لدعم الجيش الصومالي في مواجهة الإرهاب لاسيما في ظل الخلاف حول مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم)، حيث عكست هذه الخطوة التوجهات الصينية المكثفة لتعزيز حضورها في مقديشو، كما تدل على مساعي الصين لإقامة قاعدة عسكرية إذ بدأت الصين مؤخرًا التفاوض مع الصومال لإنشاء قاعدة عسكرية في مقديشو في محاولة لتوسيع قواعدها في منطقة شرق أفريقيا، بحيث تضم الصومال إلى جانب قاعدتها العسكرية في جيبوتي وكينيا.[1]

ثالثاً: توسيع سوق السلاح الصيني:

تُعد منطقة شرق أفريقية سوقًا لبيع الأسلحة الصينية، إذ أن الصين تتبع سياسة فريدة من نوعها في بيع الأسلحة، إذ أنها تقوم على تصدير السلاح في مقابل الحصول على النفط والمواد الخام، فتحتل الشركات الصينية المرتبة الأولى بين موردي الأسلحة في القارة الأفريقية. ومن ثم أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مصدرة للسلاح في أفريقيا، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والمتوسطة، إذ أن نحو ثلثي الجيوش الأفريقية تعتمد على استخدام الأسلحة الصينية. [2]

كما أنشأت بكين العديد من المدارس الفنية لتدريب كوادر أجهزة الشرطة في مناطق كثيرة من أفريقيا، وأقامت مراكز للشرطة وقدمت معدات وأدوات وتجهيزات لدعم أجهزة الشرطة، وقد حصلت البلدان الأفريقية على نحو 3.56 مليار دولار من القروض الصينية لدعم الأمن العام خلال الفترة (2003–2017)، وقد تضمن ذلك توفير أنظمة

---

(1). "تمدد صيني: دلالات استقبال الصومال مساعدات عسكرية من بكين"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** (الإمارات: أبو ظبي، مارس 2022م)، تم الاطلاع في 24 / 11 / 2023 متاح على https://2u.pw/gbyxp3b8

(2) paul nantulya, considerations for a prospective new chinese naval base in africa**, the africa center for strategic studie**s, 9 november 2024, available in: https://tinyurl.com/5atb6k23

مراقبة وشبكات للأمن القومي وغيرهما من الأدوات الأمنية، مثل أدوات ومعدات مكافحة الشغب. وتقوم الصين بتصدير الأسلحة لأكثر من 20 دولة إفريقية، وتصاعدت صادرات الصين من السلاح لإفريقيا عام 2015م إذ بلغت نحو 17% من السوق الإفريقية، ذلك بجانب تقديم مساعدات عسكرية للدول الإفريقية التي تمتلك معها علاقات اقتصادية كزيمبابوي، كما عقدت الصين عام 2018م أول منتدى صيني إفريقي للأمن والدفاع والاضطلاع على المعدات العسكرية الصينية المستحدثة. [1] وأصبحت الصين مورد عالمي للأسلحة ودولة نووية وصلت إلى الفضاء وتحقق انتشار عسكري مطرد في مختلف المناطق الجيوسياسية شديدة الأهمية، وتمثل دول منطقة شرق أفريقيا سوق واسعة في مجال بيع السلاح الصيني لاسيما لكل من إريتريا وإثيوبيا وذلك قبل إتمام المصالحة الإقليمية في عام 2018م، كما تشهد المنطقة نزاعات وصراعات باستمرار مثل الصراع في جنوب السودان والذي اندلع في عام 2013م، إضافة إلى التنافس الإقليمي على الزعامة في المنطقة. [2]

ولم تقتصر الأنشطة العسكرية للصين على مبيعات الأسلحة بل شملت إنشاء مصانع للأسلحة الخفيفة في أوغندا والتي ساعدتها الصين على بناء مصانع لإنتاج الأسلحة الخفيفة وراجمات الصواريخ والأسلحة المضادة للدبابات، وتفضل الصين المساهمة باستثمارات مباشرة في مجال التسليح وذلك باعتبارها أكبر مصدر للأسلحة الخفيفة والصغيرة للدول الإفريقية حيث باعت للسودان وحدة أسلحة تقدر بنحو 143 مليون دولار في الفترة 2001– 2009م، واعترضت على قرارات مجلس الأمن الخاصة بدارفور بهدف حماية استثماراتها الاقتصادية والعسكرية هناك، ذلك بالإضافة إلى

---

[1] محمود زكريا، "ما أبعاد الدور الأمني للصين في أفريقيا؟، **مركز انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية** (أبو ظبي: يوليو 2023)، تم الاطلاع في 24 / 11 / 2023 متاح على: https://n9.cl/5j1u53

[2] murphy, dawn c., "china's rise in the global south: the middle east, africa, and beijing's alternative world order" **stanford university press** (california: stanford university, 2022)

تصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية الحديثة لزيمبابوي في مواجهة المعارضة الداخلية التي تشهدها وعملت على منع إدانته في مجلس الأمن الدولي. [1]

وتعتبر الصين أن المنتديات ومعارض الأسلحة التي تقيمها في أفريقيا وفي بكين بحضور القادة الأفارقة، وسيلة من وسائل تعزيز التعاون العسكري إذ شكل منتدى أفريقيا والصين للأمن والدفاع الذي أقيم في بكين في عام 2018م منصة انطلاق قوية لتحرك الصين إلى تعميق شراكتها مع أفريقيا على مستوى الدفاع والأمن ومواجهة الإرهاب، كما قامت بتنويع مبيعاتها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى من دبابات وناقلات للجنود وطائرات إلى دول شرق أفريقيا بهدف تطوير القدرات المؤسسية في قطاع الأمن للدول الأفريقية، وفي عام 2018م أعلنت الإدارة الحكومية الصينية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني أنها أبرمت اتفاقات ثنائية مع 45 دولة أفريقيا بشأن تبادل تكنولوجيات الدفاع. [2]

- **خاتمة**

خلصت الدراسة إلى أن الوجود الصيني في شرق إفريقيا يمثل جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز نفوذها السياسي والأمني في المنطقة، ضمن سعيها لتأكيد مكانتها كقوة عالمية. ونجحت الصين في بناء علاقات وثيقة مع دول شرق إفريقيا عبر تقديم نفسها كشريك داعم لاستقرار المنطقة، مستفيدة من خطاب يركز على التاريخ المشترك مع القارة، في مقابل الانتقادات الموجهة للدول الغربية التي تُتهم بفرض سياسات تحكمية تتجاهل احتياجات الدول الإفريقية، وأسهمت هذه المقاربة في ترسيخ الحضور السياسي الصيني، من خلال توقيع اتفاقيات استراتيجية، وتقديم الدعم الدبلوماسي، وتعزيز التعاون في القضايا الأمنية الإقليمية. وشهدت المنطقة تنامي الوجود الأمني والعسكري

---

(1). larry hanauer, lyle j. morris, "china in africa: implications of a deepening relationship", **research prief**, (usa: california, rand corporation, mar. 2014), available at: https://www.rand.org/pubs/research_briefs/rb9760.html

(2) **ibid**.

الصيني كجزء من نهج أوسع لتعزيز الاستقرار وحماية المصالح الصينية. ولعبت بكين دورًا متزايدًا في تقديم المساعدات الأمنية، وتدريب القوات المحلية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، ما عزز صورتها كشريك أمني موثوق. وبرزت القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي كنموذج لهذا التوسع، حيث مكّنت الصين من مراقبة الممرات البحرية الاستراتيجية، وتعزيز قدرتها على التدخل الأمني في المنطقة، إلى جانب دعم عمليات مكافحة القرصنة وحماية السفن التجارية. وساهم الوجود العسكري الصيني في شرق إفريقيا في إعادة تشكيل التوازن الأمني الإقليمي، حيث سعت بكين إلى موازنة النفوذ الغربي، خاصة الأمريكي والفرنسي، في المنطقة. وعكس هذا التوجه رغبة الصين في فرض نفسها كقوة دولية قادرة على حماية مصالحها وتأمين شركائها الإقليميين، وهو ما جعل وجودها السياسي والأمني في شرق إفريقيا جزءًا من معادلة أوسع ترتبط بتنافس القوى الكبرى على النفوذ في القارة الإفريقية.

مراجع الدراسة

أولًا : المراجع العربية:

المقالات:

1) جيهان عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (بني سويف: جامعة بني سويف، العدد الخامس عشر المجلد 16، العدد 15، يوليو 2022).

2) خالد بالطيب، "التوسع العسكري الصيني في إفريقيا: الواقع والتحديات"، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية** (الجزائر: جامعة الشهيد محمد لخضر، مختبر السياسات العامة، المجلد 6، ع 2، 2022م).

3) فاطمة الزهراء أحمد أنور، "آليات الوجود الصيني في القارة الأفريقية بني الفعالية والإخفاق"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 13، يناير 2022).

4) لمياء مخلوفي، "استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا"، **مجلة مدارات سياسية** (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2017) ص 182.

5) محمد عثمان، "رهان مستقبلي: أفريقيا في استراتيجية الصين العسكرية"، **آفاق سياسية** (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 46، 2019م)

6) نور الدين فوزي، "استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الأفريقي في ظل الوجود الأمريكي في المنطقة"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** (الجزائر: جامعة بسكرة، العدد الأول، 2021).

الرسائل:

1) بوسطارة رضوان، "دور العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الإقليمية"، **رسالة ماجستير** (الجزائر: المسلة، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017م).

2) علي حسين باكير، "مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة"، **رسالة دكتوراه** (لبنان: بيروت، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016م).

مصادر على الإنترنت

1) "الرئيس الصومالي يلتقي نظيره الصيني"، **الصومال الجديد** (مقديشيو: سبتمبر 2024) تم الاطلاع في 13 فبراير 2025 متاح على https://n9.cl/6nsav

2) "تمدد صيني: دلالات استقبال الصومال مساعدات عسكرية من بكين"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** (الإمارات: أبو ظبي، مارس 2022م)، تم الاطلاع في 24 / 11 / 2023 متاح على https://2u.pw/gbyxp3b8

3) "رئيس الوزراء أبي يصل الصين لحضور منتدى الحزام والطريق، **موقع فانا** (أديس أبابا: أكتوبر 2023) تم الاطلاع في 13 فبراير 2025 متاح على https://n9.cl/6nsav

4) "رئيس جيبوتي: ما أنجزته الصين في 3 سنوات، لم ينجزه الغربيون في 100 سنة"، **بوابة الحزام والطريق** (بكين: نوفمبر 2017). تم الاطلاع في 13 فبراير 2025 متاح على https://ara.yidaiyilu.gov.cn/p/37528.html

5) ترجمات أفروبوليسي، "العلاقات الصينية الأفريقية"، **المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات** (تركيا: اسطنبول، نوفمبر 2023). تم الاطلاع في يناير 2024، متاح على https://2u.pw/6nlkoipf

6) د. حمدي عبدالرحمن، "استراتيجيات التمدد – أبعاد "أمننة" الوجود الصيني في القرن الأفريقي"، **مركز المستقبل للدراسات المتقدمة** (الإمارات: أبو ظبي، 18 يوليو 2022)، في 20 يونيو ،2023 متاح على https://2u.pw/lsrlvlnw.

7) شيماء محمود، "دلالات انعقاد منتدى السلام والأمن الصيني– الأفريقي"، **الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين** (لبنان: بيروت، سبتمبر 2023م). تم الاطلاع في 13 / 11/ 2023 متاح على https://apa-inter.com/post.php?id=6884

8) عبد القادر محمد علي، "عسكرة القوى الكبرى لمصالحها في القرن الإفريقي في فجر الحرب الباردة الثانية"، مركز الجزيرة للدراسات (قطر: الدوحة، مؤسسة الجزيرة، أغسطس

2022م)، تم الاطلاع 13 / 11/ 2023، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5446

9) عمار شرعان، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم"، **المركز الديمقراطي العربي** (برلين، 2019م).

10) فؤاد مسعد، "من تأسيس المشاريع الاقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية: النفوذ الصيني في القرن الأفريقي"، **مركز أبعاد للدراسات والبحوث** (اليمن: مأرب، ديسمبر 2023م) تم الاطلاع في 23 / 11 / 2023، متاح على https://abaadstudies.org/strategies/topic/60078

11) ماجدة إبراهيم عامر، "الشرق وإفريقيا: سياسات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد"، **مركز الحضارة للدراسات والبحوث** (القاهرة: أكتوبر 2022)، تاريخ الاطلاع 2023/11/13م، متاح على https://2u.pw/cqfjd5he

12) محمود زكريا، "القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب (دراسة)"، **مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: أكتوبر 2020) تم الاطلاع في 23 / 11 / 2023 متاح على: https://pharostudies.com/?p=5636

13) محمود زكريا، "ما أبعاد الدور الأمني للصين في أفريقيا؟، **مركز انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية** (أبو ظبي: يوليو 2023)، تم الاطلاع في 24 / 11 / 2023 متاح على: https://n9.cl/5j1u53

14) هدير طلعت، "تعزيز النفوذ: دلالات زيارة وزير الخارجية الصيني لخمس دول أفريقية"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** (القاهرة: 23 /2023/1)، تم الاطلاع في 20 يونيو 2023 متاح على https://ecss.com.eg/32567/.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Books:

1) Barney Walsh, **"Ugandan Agency Within China-Africa Relations**" (Bloomsbury Publishing, 2022).
2) lloyd thrall, "china's expanding african relations: implications for u.s. national security" (usa: california, rand corporation, 2015).

- Articles:

1) chuka enuka, "the forum on china-africa cooperation (focac) :a framework for china's re-engagement with africa in the 21stcentury", **jurnal e-bangi**, (malaysia :universiti kebangsaan malaysia, faculty of social sciences and humanities, volume 6, number 2, 2011).
2) Cortney Weinbaum, melissa shostak, chandler sachs, john v. parachini, "mapping Chinese and Russian military and security exports to africa", **rand corporation** (usa: california, dec., 2022).
3) grimm, sven, " the forum on china-africa cooperation (focac)-political rationale and functioning", **centre for chinese studies**, (south africa, stellenbosch university, 2012).
4) keiran e. uchehara, "china-africa relations in the 21st century: engagement, compromise and controversy", **uluslararasi ilişkiler konseyi derneği**, (jstor, volume 6, 2010).
5) MELESE, Abebe Alemu. Drivers of Foreign Military Presence in the Horn of Africa and Strategies of Regional States' Response. **Journal of Somali Studies**: Research on Somalia and the Greater Horn of African Countries, 2023.
6) mordechai chaziza, "china's military base in djibouti", **mideast security and policy studies,** (tel aviv :the begin-sadat center for strategic studies, bar-ilan university no. 153,2021).
7) murphy, dawn c., "china's rise in the global south: the middle east, africa, and beijing's alternative world order" **stanford university press** (california: stanford university, 2022)

- Newspaper:

1) "Ascent of Sino-African relationship continues.. Wang says", **Focac** (Beijing: September 2024) seen in 13 February 2025 available at https://n9.cl/lress
2))ptrick kenyette, china deploys large force to tanzania for peace unity 2024 joint exercise, **military africa**, 9 november 2024, available in: https://tinyurl.com/y2r9knwe
3) Abhishek mishra, china's political influence activities in sub-Saharan Africa, seen in (6/11/2024) available at https://n9.cl/7s45x
.

4) alessandro arduino, “chinese private security companies: neither blackwater nor the wagner group”, **war on the rocks**, (usa: washington, december, 2023).seen in 19 / 8/ 2024 available at: https://2u.pw/ukrxb8tj

5) China donates vehicles, military equipment to Somalia, **Defenceweb**, 23 March 2022, (Visited on: 24 March 2022), (https://bit.ly/3iGCAi4)

6) jevans nyabiage, china’s drills with tanzania and mozambique show ‘blended approach’ to military diplomacy, **south china morning post**, 9 november 2024, available in: https://tinyurl.com/57jr7s87

7) larry hanauer, lyle j. morris, “china in africa: implications of a deepening relationship”, **research prief**, (usa: california, rand corporation, mar. 2014), available at: https://www.rand.org/pubs/research_briefs/rb9760.html

8) paul nantulya, considerations for a prospective new chinese naval base in africa**, the africa center for strategic studie**s, 9 november 2024, available in: https://tinyurl.com/5atb6k23